" دور المجتمع المدني في تقليص الفقر وعدد الفقراء ومن ثمة في تحقيق التنمية"

أ. بن لحسن الهواري د. زايري بلقاسم
جامعة وهران كلية العلوم الاقتصادية
ص ب 1524 وهران المنور –وهران–

ملخص المداخلة:

هناك العديد من التجارب والمبادرات في مختلف أنحاء العالم وخاصة الدول الفقيرة تتعرف بشكل متزايد بدور الحكم الراشد المحلي الأساسي في تقليص الفقر وكذلك بمساعدة منظمات المجتمع المدني. إذ أن التنمية المحلية أول ما تستدعيه هو محاربة مختلف أشكال الحرمان والإقصاء الذي يعاني منه الفقراء وهذا ما يتطلب دورا أكبر للمؤسسات المحلية فباستطاعة المنظمات المجتمع المدني المحلية المساهمة في معالجة تلك المشاكل وخاصة عند ضعف أو محدودية أو عدم جدوى الحكومة المحلية.

وعلى المستوى العالمي هناك العديد من التجارب والحالات التي تؤكد الدور الفعال الذي يلعبه المجتمع المدني في مكافحة الفقر كما يحدث مثلا في الهند وجنوب إفريقيا، نيكاراغوا، الأرجنتين، كولومبيا، غواتيمالا والباكستان وغيرها من الدول.....

في هذه المداخلة سنحاول تسليط الضوء على دور المجتمع المدني والمنظمات الغير الحكومية ومدى قدرتها على لعب دور بارز في تقليص الفقر والفقراء مستشهدين بالعديد من التجارب الواقعية ومحاولين إسقاط ذلك على الجزائر.

المقدمة:

في بداية القرن 21، أصبحت للأسف ظاهرة الفقر العلامة المميزة للعديد من المجتمعات في العالم، هذه الظاهرة التي أصبح الباحثون، الهيئات العمومية والمنظمات الدولية يعطونها أهمية قصوى في دراساتهم وتقاريرهم، فكما جاء في تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم 2000–2001 أنه من بين سكان العالم البالغ عددهم 6 ملايير نسمة هناك 2.8 مليار نسمة أي ما يقارب النصف يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، وهناك 2 مليار نسمة أي ما يقارب الخمس من سكان العالم يعيشون على الأقل دولار واحد في اليوم، ومن بين كل خمسة أطفال في الدول الأكثر فقرا يموت طفل واحد منهم قبل أن يبلغ سن الخامس من عمره، كما يعاني أكثر من نصف عدد الأطفال من سوء التغذية، ورغم تحسن أحوال سكان المعمورة أكثر من أي وقت سابق في تاريخها فإن توزيع المكاسب العالمية لا يزال غير متكافئ إذ يزيد متوسط الدخل في الدول عشرين الأكثر فقرا على مستوى العالم بمقدار 37 ضعفا، ويعيش معظم فقراء في إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وتزداد الأحوال سوءا في دول الإتحاد السوفياتي سابقا، كل هذه المؤشرات تدل على صعوبة وخطورة الواقع المعاش مما جعل البنك الدولي يحدد للمجموعة الدولية 8 أهداف تنموية يجب الوصول إليها بمطلع 2015م، هذه الأهداف على رأسها تقليص الفقر وتخفيض عدد الفقراء بمقدار النصف.

ومن هذا المنطلق، لقد حاز الفقر على اهتمام جميع الباحثين في التنمية من جامعيين وهيئات عمومية ومنظمات دولية ذلك أنه نتاج عوامل الإقتصادية واجتماعية وسياسية يمكن إدراكها ويمكن بذلك مكافحة الفقر شريطة تهيئة الظروف لذلك.

لأجل ذلك أصبحت مكافحة الفقر الشغل الشاغل للبرامج الدولية، وباتت تلعب دورا أساسي في إعداد السياسات التنموية للدول السائرة في طريق النمو، إلا أن ما يواجهه الباحث في دراسته للفقر هو غموض مفهوم الفقر بالدرجة الأولى نظرا لتداخل عدة أبعاد وعدة عوامل في شرحه ولعل الأدبيات الهائلة في هذا الميدان تدل على ذلك، هذا من جهة ومن جهة أخرى نقص المعطيات الإحصائية وغياب الأنظمة المعلوماتية لمتابعة الفقر ومعالجة هذا النوع من الإشكاليات مما يعقد عمليات اتخاذ القرارات والإستراتيجيات المكافحة للفقر.

أولا: هندسة الفقر:

تعاني البشرية من مشاكل كبرى على جميع الأصعدة، إلا أن مشكل الفقر يبقى المعضلة الأكثر أهمية نظرا لتعدد أبعاده وسبل معالجته.

لقد تعددت المقاربات والسياسات الحكومية للدول من أجل تحقيق التنمية ومن تم القضاء على الفقر، مسخرة في ذلك موارد طبيعية ومالية هائلة، اضطرت معها مجموعة من الدول أن ترهن اقتصادها وماليتها تجاه الصناديق الدولية لمدة عقود من الزمن. إلا أن مسألة الواقع تبين بجلاء أن نسبة كبيرة من الدول لازالت تعيش وتتخبط في ظروف أقل ما يمكن أم نقول عنها، بأنها ظروف غير إنسانية.

الأسئلة التي تفرض نفسها على أي باحث في قضية الفقر هي من قبيل، لماذا لم تدرك هذه الدول والشعوب التنمية المنشودة، هل تتم مقاربة التنمية ومعضلة الفقر بالشكل السليم، لماذا هناك دول استطاعت إنتاج التنمية...إلخ.

بداية لا بد أن نعرف مفهوم الفقر وأبعاده قبل الخوص في التحليل وإعطاء التصور السليم، من وجهة نظرنا، لتلمس طريق التنمية.

الفقر هو عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الإقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفردمن ان يحيا حياة كريمة، والفقر له أبعاد وأشكال متعددة، هناك بعد إقتصادي، إنساني، سياسي، سوسيوثقافي، وقائي.

- الفقر الاقتصادي:

الذي يعني عدم القدرة على كسب المال، على الاستهلاك، على التملك، الوصول للغذاء... إلخ.

- الفقر الإنساني:

هو عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب والمسكن، هذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد والوجود.

- الفقر السياسي:

يتجلى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية والإنسانية.

- الفقر السوسيوثقافي:

الـذي يتميـز بعـدم القـدرة علـى المشـاركة علـى اعتبـار الفـرد هـو محـور الجماعـة والمجتمع، في جميع الأشكال الثقافية والهوية والإنتماء التي تربط الفرد بالمجتمع.

- الفقر الوقائي:

هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية والخارجية.

ثانيا: الفقر في الجزائر:

تعتبر الجزائر من بين تلك الدول التي تفطنت لمشكل الفقر، بعدما عرف هذا الأخير إنتشارا رهيبا في السنوات الأخيرة وراح يهدد حتى أولئك الذين ينتمون إلى الطبقة الوسيطة، مما يدل على أن الجزائر غير بعيدة عن حركة الإفقار التي تزحف على دول العالم الثالث.

مصطلح الفقر ظهر في الجزائر بصفة رسمية لأول مرة في التقرير السنوي حول التنمية البشرية الذي أعده المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي CNES سنة 1999[1]. ومنذ هذا التاريخ أصبحت كلمة الفقر تتداو في الخطابات السياسية في الجزائر مثيرة بذلك إنتباه كل الوسائل السمعية والبصرية المحلية والدولية والباحثين ورجال السياسة وآخذي القرار.

وفي هذا الصدد أقيمت ولأول مرة ندوة وطنية أولى لمكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر في أكتوبر 2000 والتي أشارت بكل وضوح إلى الأهمية المعطاة للتقليل من الفقر من جهة وإلى فشل نظام التسيير الإقتصادي من جهة أخرى.

في الواقع، إنتقال الجزائر إلى إقتصاد السوق بعد ثلاثة عقود من التخطيط المركزي والاقتصاد الموجه، كان له إنعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للعائلات الجزائرية وعلى القدرة الشرائية لشريحة واسعة من المجتمع الجزائري خاصة تحرير أسعار المواد الأساسية ذات الإستهلاك الواسع، وكانت النتيجة إنخفاض رهيب في المستوى المعيشي للجزائريين وارتفاع معدل البطالة من 20% سنة 1982 إلى 30% سنة 2002.

زيادة على ذلك فقد سجلت الجزائر بعد تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي فقدان 217000 منصب عمل خلال سنة 2000، بالمقابل سجل خلق سوى 133000 منصب جديد للشغل، مع العلم أن الطلب الجديد السنوي يفوق 250000 منصب عمل.

مما جعل معدل البطالة يعرف إرتفاعا مستمرا، بعبارة أخرى فقد رجعت الجزائر إلى ما كان عليه الأمر سنة 1960 رغم أن مستوى PIBوصل إلى أكثر من 55 مليار(3)$. وما زاد الأمر تعقيدا من الناحية العلمية والتحليلية هو النقص الفادح للدراسات والإحصائيات إن لم نقل الإنعدام الكلي للمعطيات حول الفقر في الجزائر، فالمسوحات التي قام بها الديوان

الوطني للإحصائيات حول اللإستهلاك العائلي والمستوى المعيشي للعائلات الجزائرية غير كافية لإقتصاد مثل إقتصاد الجزائر الذي عرف عدة تحولات وعدة تغيرات وما زاد الطين بلة العشرية السوداء التي عرفتها الجائر من حرق وتخريب للهياكل القاعدية والمؤسسات العمومية والخاصة والإرهاب الفاحش الذي تكشف على الأرياف التي تتواجد بها أكبر نسبة للفقراء (70%) مما زاد في شدة الفقر.

ثالثا: إشكالية تقييم ومكافحة الفقر والتفكير الإنمائي الحديث:

قبل التسعينات كانت كل الإستراتيجيات الهادفة إلى تخفيض أعداد الفقراء تهتم بالنمو الإقتصادي مهملة بذلك كل الجوانب النوعية لتنمية، ولم تحقق بذلك نجاحا ملموسا في تقليص الفقر. ضف إلى ذلك أنها لم تشرك الفقراء في بناء هذه الإستراتيجيات التي كانت في غالبها مفروضة من الخارج.

ومن هنا ومما لا شك فيه أن الحكومات لم تعد قادرة بمفردها على حل المشكلات الإجتماعية والسياسية التي نعاني منها المجتمعات، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة التعاون مع الأطراف المعنية القادرة على لعب أدوار فاعلة في تلك المجالات وأهمها المجتمع المدني.

ولقد أكدت العديد من الدراسات التي أقيمت لغرض مكافحة الفقر على ان إشراك الفقراء والمحرومين والمهمشين في سيرورة أخذ القرار وسيرورة التنمية هو عامل مهم لابد منه، وأي إستراتيجية لا تجعل من الفقراء أنفسهم هم المعدين والمراقبين والمستفيدين فإنها لن تحقق النجاح المطلوب، وهنا تكمن أهمية المجتمع المدني إذ أنه هو الوسيط المطلوب في تحقيق ذلك.

وتأتي ضرورة إشراك الفقراء في مكافحة الفقر من منطلق أن الفقر ظاهرة معقدة ومتشابكة ومتعددة الجوانب وأن الفقراء هم الخبراء في هذا الميدان.

فمع نهاية التسعينات أصبح هناك إدراك متزايد من جانب الحكومات على ضرورة إدراج المجتمع المدني كعنصر فعال في إعداد ومراقبة وتنفيذ إستراتيجيات مكافحة الفقر(4). ويكمن دور المجتمع المدني في انه يشكل قوى ضغط شعبية تفرض حضورها إن كان على نطاق وطني أو عالمي، ويكون شعارها الموحد القضاء على الفقر وتحقيق أهداف الألفية للتنمية وذلك كله من خلال مطالب تؤدي بالضرورة لتحقيق ذلك، من مثل المطالبة بالعدالة التجارية ما بين الدول وإلغاء ديون الدول الفقيرة وتقديم المعونات ورفع معدلاتها كما ونوعا،

إضافة إلى المطالبة بتقديم الجهود الوطنية للقضاء على الفقر وتطوير هذه الجهود بطريقة ديمقراطية شفافة [5].

كل هذه المعطيات جعلت من التفكير الإنمائي يتغير بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وأدرك صانعوا السياسات قدرة الفقراء والمجتمع المدني على الإسهام بشكل مفيد في تحليل الفقر وأصبحوا يستشيرونهم مباشرة. ولقد أثمر هذا المنهج التشاركي الجديد تعريفا أوسع للفقراء كما أدت إلى سياسات عامة أكثر إطلاعا على إحتياجات الفقراء والإستجابة لها.

رابعا: دور المجتمع المدني في تعزيز إستراتيجية التخفيق من الفقر:

يمكننا تلخيص دور المجتمع المدني في النقاط الآتية:

- خلق جسر إتصال بين الحكومات والمجتمع من أجل تنفيذ السياسات الحكومية لتخفيف الفقر.
- مراقبة وتقييم والإشراف على تقدم إنجاز المشروعات الموجهة للتخفيف من الفقر حيث يرتبط نجاح هذه العملية بإشراك الجمعيات وعناصر المجتمع المدني، ويكمن هدف المراقبة إلى تقييم فعالية البرامج وأسباب فشلها ونجاحها.
- الدور الاجتماعي والتنموي للقطاع الأهلي أو ما يعرف بمنظمات وجمعيات والذي ظهرت مبرراته من خلال تغير وظيفة الدولة وتقلص دورها الإجتماعي والتنموي، حيث أصبح للمجتمع المدني دور إجتماعي وتنموي وتسويقي وكذا في توفير مناصب الشغل وإتاحة ظروف معيشة أسهل، للفقراء وذوي الدخل المحدود.
- التشبيك والربط بين مختلف الأطراف الفاعلة في التنمية إعلاميا وبيانيا، ربحا للوقت وتوفيرا للجهود.

خامسا: « آلية تقييم الفقر عن طريق المشاركة » كمثال على مساهمة المجتمع المدني في تخفيف الفقر: بعض التجارب:

إنطلاقا من سبتمبر 1999، وافق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على إدخال تغيرات رئيسية في عمليا لمساعدة الدول منخفضة الدخل، على تحقيق خفض في أعداد الفقراء بصورة مستدامة. ومن ذلك الوقت تقوم البرامج التي تدعمها المؤسسات على أساس إستراتيجيات تساندها الحكومات لتخفيض أعداد الفقراء، وضعت بالتشاور مع المجتمع المدني وتتلخص فيما سمي " وثائق إستراتيجية لتخفيض أعداد الفقراء". وتكمن أهمية " آلية

تقييم الفقر بالمشاركة" من حيث أن نتائجها تستخدم في رسم السياسات الوطنية، وقد قام بهذه التجربة أكثر من 50 بلد.

هذه الآلية تتيح لنا التشاور مع الفقراء بشكل مباشر، والنتائج تحال بعد ذلك إلى صانعي السياسات، مما يتيح للمجتمع المدني التأثير في السياسات الحكومية، ويستخدم هذا التقييم مجموعة منوعة من الأساليب المرنة التي تضم وسائل مرئية (الخرائط والأشكال البيانية) والأساليب اللفظية (المقابلات المفتوحة غير المقيدة والمناقشات الجماعية).

وسابقا كانت السياسات الحكومية ترتكز على طريقة إحصائية تقليدية تجاه الفقر مستندة إلى مؤشرات عن الدخل والصحة والتعليم وكان يقاس الفقر بخط للفقر يقاس بالمال، يستخلص من عمليات الإستبيان العائلية التقليدية، وقد أصبح من المعترف به أن طريقة يغلب عليها التحليل الإحصائي تفشل في فهم أبعاد الفقر المتعددة، في حين أن الآلية الجديدة السابقة الذكر تمكننا من فهم مختلف أبعاد الفقر كالتعرض للمعاناة، العزلة المادية والاجتماعية، عدم الإحساس بالأمن، انعدام احترام النفس، عدم القدرة على الوصول إلى المعلومات، عدم الثقة في المؤسسات الحكومية، قلة الحيلة...

ومن مميزات هذه الآلية نذكر ما يلي:

- فهم الأبعاد المتعددة للفقر مما يتيح مكافحته بصفة فعالة.
- تأثير النتائج المتوصل إليها بمساهمة مؤسسات المجتمع المدني على السياسات الحكومية المكافحة للفقر.
- تساعد الدولة على زيادة قدرتها على تحليل الفقر ورصده.
- تكلفة ووقت أقل وفائدة اكبر حول اسباب الفقر.

وتعتمد هذه الآلية على أربعة عوامل:

- تحليل الفقر: معلومات حول جوانب الفقر.
- الصياغة والنشر: لوثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء.
- الرصد: تزويد صانعي السياسات بالنتائج المتحصل عليها.
- تقيم النتائج: إعداد السياسات المناسبة[6].

* تجربة أوغندا في " آلية تقييم الفقر بالمشاركة " بمساهمة المجتمع المدني [7]:

في 1998-1999 أجرت أوغندا تقييما للفقر يعتمد على مشاركة الفقراء وإستخدمت النتائج في وضع خطة عمل لاستئصال شأفة الفقر.

تحليل الفقر: تضم وحدة رصد الفقر بوزارة المالية نتائج عمليات المسح العائلي التي يجريها سنويا مكتب الإحصاء إلى البيانات الأخرى لكي تضمن إستناد السياسة إلى معلومات وافية وبالإضافة إلى الدخل والصحة والتعليم إهتمت أوغندا بالمسائل التالية(وكلها ضمت إلى عمليات المسح العائلي اللاحقة): الأمن، الحرب، العمليات المسلحة، سرقة الماشية، العنف العائلي، الفساد، العزلة وعدم الحصول على المياه النظيفة وقليل من المعلومات عن السياسات الحكومية وكشف التقييم أيضا ان الفقر يرتبط بمواقع معينة (بسبب الطرق السيئة مثلا، وقلة فرص العمل والتربة المستنزفة والافتقار إلى الأمن).

صياغة ونشر أوراق إستراتيجية تقليل الفقر:

استجابة لنتائج التقييم فإن أحد الأهداف الأربعة المحددة في وثائق إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء هو تحسين الإدراة الحكومية والأمن. وبينت الاختلافات في أشكال الفقر في مختلف المقاطاعات لصانعي السياسات ان هناك حاجة لمزيد من المرونة في توزيع المنح المشروطة التي تقدمها الحكومة المركزية للمقاطعات وترصد المؤشرات الفرص الاقتصادية، والتنمية البشرية، والأمن، والتمكين من أسباب القوة (التحول الديمقراطي، وحقوق الإنسان والقانون)، وقد وجهت مقادير أكبر من الموارد نحو تحسين مياه الشرب وزيادة خضوع الساسة للمساءلة. وسيعمل المشروع الأوغندي لتقييم الفقر مع وزارة الحكم المحلي وأجهزته على زيادة القدرة على التشاور مع المجتمعات الفقيرة والمجتمع المدني لغرض التخطيط المحلي ووضع الميزانية الملائمة.

مراقبة تنفيذ وثيقة إستراتيجية تقليل الفقر:

ستتم تقييمات سنوية لمتابعة التغيرات في الفقر والرخاء، كما يجري تطوير عملية إعداد الميزانية للسماح بوجود قنوات متعددة للخضوع للمساءلة. ذلك مثلا أن مخصصات الميزانية للمدارس ستعلن على لوحة الإعلانات المدرسية. وأنشأت الحكومة هيئة لمكافحة الفقر يشارك فيها المجتمع المدني بجانب السلطات لتعزيز الشفافية ولمراقبة كيفية صرف الأموال المتاحة من الوفورات وفق مبادرة تخفيض ديون الدول الفقيرة المثقلة وكذا تخفيض أعداد الفقراء

نتائج التقييم:

بالإضافة إلى الخطة الرامية إلى ضم الرصد المعتمد على المشاركة لخطة العمل لاستئصال شأفة الفقر إلى الرصد الحكومي للفقر، كانت ثمة مقترحات لتقوية دور مجالس

القرى المنتخبة في مراقبة تقديم الخدمات العامة وإيجاد آليات لزيادة المساءلة المحلية ومراقبة تقديم الخدمات.

سادسا: المجتمع المدني الجزائري والتقليل من الفقر:

هناك العديد من المشاريع كان المجتمع المدني عنصرا فاعلا فيها ونذكر من بينها:

- المشاريع التنموية الجماعية بالمشاركة أو التساهمية PCSS.
- صناديق الزكاة

أ- المشاريع التنموية الجماعية بالمشاركة أو التساهمية PCSS.

The Participatory community Service Scheme [6]

PCSS هو عبارة عن مشروع تنموي جماعي يتم بمشاركة أعوان عديدة، ويهدف إلى تخفيف الفقر في منطقة محددة ومعينة بمشاركة المجتمع المدني وفريق متعدد الأبعاد. هذا المشروع يعتمد على برنامج متكون من أربعة محاور: الصحة، النظافة|، الحقوق الإجتماعية، التربية والتعليم، الرياضة والنشطات الثقافية، وتتمثل الميزة التي يمتاز بها هذا المشروع في انخفاض التكلفة إلى أدنى تكلفة ممكنة.

يبدأ المشروع بواسطة تشخيص عن طريق دراسة اقتصادية واجتماعية للمنطقة المحددة وهذا لأجل تكوين وحدة تقوم بمهامها من خلال المراحل الأربعة الآتية:

- المرحلة الأولى: الدراسة الأولى لتحديد المنطقة والسكان والتي تمت في الجزائر سنة 1991 (حجم الأسر، الشغل، الدخل والإدخار)
- المرحلة الثانية: يقوم الوالي بتنصيب لجنة الدراية متكونة من ممثلي المجتمع المدني المحلي وممثلين من الوزارات المعنية (العمل والشؤون الاجتماعية، الصحة والسكان، الشباب والرياضة)
- المرحلة الثالثة: مرحلة إنجاز تقرير حول المشروع وتوفير شروط قبوله.
- المرحلة الرابعة: تزويد الوحدة بالموارد البشرية والضرورية واللوجستيكية، تحديد المواعيد المختلفة، وتكون هذه الوحدة تحت إدارة متخصصين متطوعين في الميادين الأربعة (الصحة، التعليم، الحقوق الاجتماعية والرياضة) أما المشاركين في الوحدة فعليهم أن يستجيبوا لشروط الآتية:
  - وجود مؤهلات الكافية والسوابق النقية في العمل
  - ممارستهم لهذا النوع من النشاط سابقا واهتمامهم بالمشاريع الاجتماعية
  - إرادة قوية في العمل الجماعي

- الصرامة والنزاهة في العمل

وتكمن مجالات تدخل الوحدة في مايلي:

- الصحة والنظافة تحت مراقبة دكتور أو طبيب
- المجال البسيكولوجي تحت مشرف معلم أو أستاذ متخصص
- التربية تحت إشراف أستاذ
- الرياضة والنشاطات الثقافية تحت إشراف أساتذة الرياضة

التنظيم:

الشكل رقم 01 هيكلة التنسيق

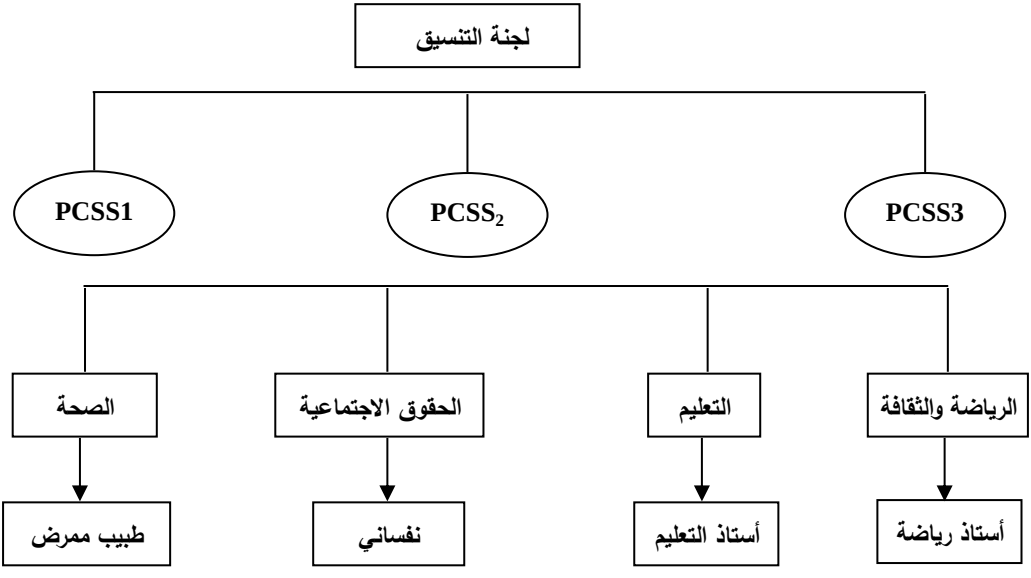

المصدر : Ben Habib & Ziani (2000)op cité

إن تطبيق هذا النوع من المشاريع سيقود حتما إلى تدني نفقات الدولة من جهة وتحديد الفقراء بصفة دقيقة من جهة أخرى، وهذا يعطي فعالية أكثر لمختلف السياسات المكافحة للفقر.

ب- صندوق الزكاة:

على غرار تجارب بعض الدول العربية التي وصلت إلى حد بعيد في ميدان مكافحة الفقر عن طريق الزكاة كالسودان والكويت، تأسس صندوق الزكاة سنة 2003 تحت وصاية الشؤون الدينية والأوقاف ويقوم بتسييره المجتمع المدني الأهلي كالأمة ولجان الأحياء وكبار المزكين وذوي البر والإحسان.

إنطلقت التجربة بمدينتين نموذجيتين هما عنابة وسيدي بلعباس حيث فتح في هذا الشعر حسابين بريديين جاريين تابعين لمؤسسة المسجد لتلقي أموال الزكاة والتبرعات في شكل حوالات بريدية حيث لا تقبل الزكاة نقدا.

في 2004 تم تعميم هذه العملية على كافة ولايات الوطن، ولا يتم صرف أموال الزكاة إلا من خلال محضر مداولات نهائية تقوم بإعدادها لجان ولائية مختصة وتشمل هذه المحاضر قائمة إسمية بأسماء المستحقين وتضبط في هيئات المجتمع المدني والهيئات الولائية وبالتنسيق مع الجهات المختصة.

وفي هذا الشأن تقدم للعائلات الفقيرة وهذا حسب الأولوية، مبالغ مالية سنويا أو سداسيا أو شهريا كما تخصص نسبة من أموال الزكاة للإستثمار وذلك لصالح الفقراء كأن يتم الإعتماد على آلية القرض الحسن أو شراء الآلات أو المعدات لصالح المشاريع الحرفية المصغرة وذلك بغرض تحقيق الهدف الإقتصادي والإجتماعي والمساهمة في دفع التنمية وإيجاد مناصب شغل وتحسين المستوى المعيشي للسكان حتى يتحقق التكافل الإجتماعي بين أفراد المجتمع.

من جانب آخر يضمن صندوق الزكاة مبدأ محلية الزكاة أي أن الأموال التي تجمع في ولاية معينة لا توزع إلا على أهل نفس الولاية لتطوير التنمية الحلية، وباستطاعة المجتمع المدني تفعيل آليات المراقبة كما يتم نشر قوائم المستفيدين على شبكة الانترنت.

الخاتمة :

إن إشكالية الفقر تتطلب مشاركة واسعة من قبل هيئات المجتمع الأهلي والمدني في كل مراحل إستراتيجية التخفيف من الفقر، إلا أن الملاحظ في المجتمعات المدنية العربية والتي من بينها الجزائر أن أدوارها مازالت خيرية الطابع في معظمها أي ما يسمى بالنموذج الإسعافي، يبتعد النموذج العلاجي ناهيك عن النموذج الوقائي، وهنا نشير إلى أن المناخ السياسي المفتوح يتبع فرصا كبيرة للوصول إلى التوافق في الرأي حول تخفيض أعداد الفقراء، ففي كوستاريكا حيث جرت الغادة على جذب الجماعات الهامشية إلى حلبة السياسة حرصت الحكومة على حسن تفهم الفقر من وجهة نظر الفقراء وبالتالي فإن المعلومات الواردة من تقييمات الفقر كان لها أثر على السياسات، وإن لم تلتزم الحكومة بمشاورة الفقراء فلا يحتمل أن تعمل بنتائج البحوث التي تتعارض مع مصالحها.

الهوامش:

1- CNES، « Projet de rapport national sur le développement humain 1998 » 1999 .

2- معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

3- CNES، « Rapport sur les effets économiques et sociaux du PAS »1997.

4- كارولين م.روب، "كيف يكون للفقراء رأي في السياسات الحكومية" مجلة التمويل والتنمية، العدد ديسمبر 2000 .

5- د – إبراهيم حجازين، "الحملة العالمية حول مكافحة الفقر"، مداخلة في ورشة عمل حول الفقر في الأردن وآليات الحد منه، جوان 2005 .

6- www.imf.org

7- Bella Bird and Margaret Kakande، « the aUganda case study، » in manual on participatory poverty assessments by andy norton and others، darft (London U.K department for international developement).

8- Ben Habib & Ziani.T « the rtargeting of sacial expenditure In algeria : « The social safety nets-the participartory community service schemes and pilot communitarian projets » international symposium « povrety and govenance in the middle east and north africa region » sanaa، yemen august 2nd * 3rd 2001.